



المسلمون الاجتماعيون

بيان الرسائل الثلاث

رسالة إلى الأحرار من الأمة العربيّة والبشريّة عمومًا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وبعد،

فإنّنا إذ نشاهد جميعًا وجه الإمبرياليّة الأطلنطيّة الكالح،
والتناقض الصارخ بين القيم المدّعاة ليبراليًّا والسياسات
الرأسماليّة المعادية للإنسانيّة، فمنّا من يطالع تفاصيل هذا
التناقض ويتعجّب، ومنّا من يطالعها ويؤكّد على رؤيته
السابقة، ومنّا من يزرح تحت نير الاحتلال، ومنّا من يعاني
ويلات القصف والقتل الذي فاق كلّ تصوّر وإن غالى
صاحبه في التشاؤم، ومنّا من يشعر أنّه بلا صوت في
دولته أيًّا كانت، فلا يستطيع أن يفعل شيئًا تجاه المذابح
والإبادة الجماعيّة حتّى لو كان يحصل على ميزات الحياة
في العالم المتقدّم، ولا يستطيع أن يفعل شيئًا تجاه التمييز
العنصريّ ضدّ العرب خصوصًا والمسلمين والفقراء عمومًا،
وتجاه قتل الفلسطينيين وتشريدهم...

إنّنا إذ نرى كلّ ذلك، نجد من واجبنا أن نعيد النظر في فهمنا للعالم كلّ ولأنفسنا إذ نحن جزء منه، نحن المهتمّون في هذا الكوكب الساعي إلى نهايته يطلبها حيثّا في كلّ جانب من جوانب حياته، وتأتي هذه الرسالة في هذا السياق، لإعادة فهم العالم والإنسان وغايته، متأمّلة في الدين الإسلاميّ خصوصًا، وفي مستقبل الأمّة الواحدة التي تقطن أقطار الوطن العربيّ مهما يكن انتماء أفرادها ومجتمعاتها الإثنيّ أو الدينيّ أو اللسانيّ، ومستقبل غيرها من الأمم الشقيقة التي تشاركها المعاناة من شتّى بقاع العالم ومن شتّى أديانه. وأوّل ما يجدر بمن يريد الانتصار لمظلوم ما أن يتحقّق منه هو الأرض التي يقف عليها. وعليه، فإنّنا نبين منطلقاتنا:

أوّلًا: الإنسان الحديث محكوم بالتعاسة ما دام مرتهنًا لفرديّته، حتّى لو قضى كلّ حاجاته البيولوجيّة، وفوقها نزواته النفسيّة، فلا بدّ للإنسان من هدف يتجاوز ذاته، ومطمح يتجاوز واقعه. وقد أوجز ذلك شاعرنا البحرّيّ إذ قال: "ومن سقمٍ مبيتُ المرءِ خلّوا... بلا سقمٍ يبيت له رهينا"، فلا مجال للقبول بالفردانيّة منطلقًا لحياة الإنسان

والمجتمعات، ونعني بالفردانيّة هنا اتّخاذ حقوق الفرد وحرّياته محورًا للدولة وسياساتها. هذا مع فهمنا لأهميّة الحرّيّة الفرديّة وإقرارنا بحقوق الأفراد، لكنّنا نرفض الفردانيّة منطلقين من رفضنا المصير الحتميّ الذي تؤدّي إليه الفردانيّة من أنانيّة وتمييز بين الناس وتعاسة للفرد بعد اختزاله إلى كائن بيولوجيّ، وإهمال سياقاته المجتمعيّة، وإلغاء للثقافات الجماعيّة التي تشكّل الغالبية المهمّشة في العالم.

ثانيًا: ثمة قيم كونيّة غير محدودة في الزمان والمكان، بل وإنّها غير محدودة بالبشر، إذ إنّها تضمّ سائر الشدّيّات العليا، تصلح أن تكون أساسًا للمجتمعات والدول والتحالفات العابرة للدول، ورغم أنّ وضع هذه القيم في قائمة قد يكون مثار نقاش طويل، إلّا أنّنا نصدّق بوجودها، ونراها البذرة الأساسيّة التي جعلت الإنسان يسير في دروب الفلسفات الأخلاقيّة والأديان، وسواء أكانت هذه الأديان بشريّة المنشأ أم سماويّة فإنّها تتكئ على هذه البذرة القيميّة الموجودة في الإنسان، فإمّا أن يرعاهها، أو يقبل بسيطرة الأعشاب الضارّة على حديقته

النفسيّة. وهذه القيم هي منطلقنا الذي يجمعنا على اختلافاتنا التي قد يراها الآخرون كبيرة، وتقرير ما يدخل في هذه القيم وما يخرج منها أمر خاضع للنقاش العلميّ والفلسفيّ والدينيّ، لكنّنا نرى الاتفاق على قيمة واحدة كفيلا بالتحلّق حولها.

ثالثًا: إنّنا ننظر للإنسان من منظورات عديدة، أوّلها أنّه كائن صاحب إشكاليّة يحاول حلّها، ونوسّع هذا التعريف ليشمل المجتمعات والدول والأقاليم. بهذا، فكما أنّ الإنسان لا بدّ له من هدف يسعى إليه ليجد لحياته معنى، فإنّ المجتمعات والدول والجماعات لا بدّ لها من أهداف تسعى إليها لتكون، ولا بدّ من توافق هذه الأهداف والمسعى مع القيم المركزيّة الموجودة في بذرة الإنسان الأولى. ونجد في هذا الوقت وفي العالم الذي ابتلينا بالوجود فيه، أنّ إحدى الغايات المركزيّة الصالحة لنا هي كبح مسيرة البشريّة نحو الهاوية، فمن يرى أنّ الأمم التي بنت ثروتها وقوّتها على استعباد أجداده، تقود العالم نحو كارثة بيئية وكوارث أخلاقيّة، وتقبل أن يسيرها كارتيل مصانع السلاح والنفط في الولايات المتّحدة، فلا بدّ له من أن

يضع في أهدافه الوجوديّة أن يوقظ العالم من غيبوته،
حفاظًا على إنسانيّته هو أوّلًا.

رابعًا: إنّنا نرى أنّ ممّا أفشل الحركات التي نشطت في هذا
الهدف التقديميّ هو تشييت قوّتها في محاربة الأنظمة
القائمة كلّها، أمّا نحن فنرى أنّ في كلّ الفلسفات الجمعيّة
والأديان الّتي تتجاوز الفرد ولا تتجاهله أساسًا صالحًا
للبناء عليه، فلا نسعى في نقض بنية مجتمعيّة قائمة، سوى
البنية الليبراليّة الحديثة الّتي شوّهت الإنسان وقيمه وحياته،
ودمّرت حديقته الداخليّة منطلقةً من أنّه ليس في الفرد ما
يحتاج الإصلاح، وأنّ كلّ خياراته مقبولة، وأنّ من واجب
الدولة والمجتمعات الحفاظ على ما سمّته "حرّياته"
و"حقوقه"، فأنتجت إنسانًا معتديًا على البيئة والمجتمعات
الأخرى وإنسان المستقبل، وتركته عرضة لرياح الشهوات
والنزوات وجعلته سوقًا تبيع فيه أوهام الازدهار والثراء
الفاحش، بينما تقضي بنيتها الاقتصاديّة بأنّ الخاسرين في
هذه المنافسات المتتابعة سيكونون الأغلبيّة، وسيكونون
تعاء فشلة، مراهنة على وهم كلّ إنسان بتفوّقه وقدرته
على أن ينتصر في هذا السباق الأنانيّ. لذلك، فإنّنا لا

نهدد أيّ بنية جماعيّة قائمة، كما لا نتعهدُها بالرعاية،
فللمجتمعات الحقّ في النقد الذاتيّ والتحوّل من مسار إلى
آخر، كلّ حسب سياقه.

خامسًا: إنّ الأمّة الواحدة القاطنة في الأرض التي احتوت
العرب منذ قديم الزمن مشتركةً في المصير، بغضّ النظر عن
الديانة أو الإثنيّة أو اللسان، وبهذا فإنّه من الطبيعيّ أن
نبحث عن عنوان يوحدنا، ويضمّ إلينا كلّ ما وهبنا إيّاه
الأجداد من قوّة ناعمة مضمّنة في البنى السابقة، إذ إنّ
أرضنا منبع الأديان التي عمّت الكوكب، ففيها نشأت
اليهوديّة والمسيحيّة والإسلام وديانات الخصب ثمّ انتشرت
في الأرض حتّى لتكاد أن تغطّيها. ونقصد بتوحيد الأمّة
أن تتجه في اتّجاه واحد بغضّ النظر عن تحقّق الوحدة
السياسيّة أو الاقتصادية من عدم تحقّقها، إنّما نقصد هنا
وحدة روحيّة شاملة، ووحدة توجّه ومسيرة.

سادسًا: إنّنا نرى في الإسلام الذي نعترف بأنّه مرّ في
أطوار عديدة، وعانى من انحرافات كثيرة، أرضًا صلبة يمكن
الوقوف عليها للنهوض للتحديات التي نواجهها بوصفنا
أمّة واحدة، فحضارتنا العربيّة الإسلاميّة ضربت أمثلة في

الدمج والشمول والسعي إلى التوافق، لدرجة أنّها مالت إلى التوفيق بين النقائص، وبغضّ النظر أنّ هذا الميل الدائم إلى التوفيق أوصلنا في أحيان كثيرة إلى التلفيق، فإنّنا ننظر إلى نقاط في حضارتنا كأعمدة أساس يمكن أن نتابع البناء عليها، ونشترط في اختيار تلك اللحظات العربيّة السالفة التي نبني عليها أن تكون لحظات اتّحاد لا تفرقة، ولحظات توافق لا طغيان، معترفين أنّ الكمال غاية لا تدرك، ولا يصحّ أن تترك!

سابعًا: إنّنا ننظر إلى تاريخ العالم بوصفه مختبرًا للأفكار، وندرك أنّ الفكرة "الاجتماعيّة" هي ما أفاد به الاقتصاد الرأسماليّ من النقد الماركسيّ، وما تزال أغلب دول العالم المتقدّم-تقنيًا تميل إلى الفكر الاجتماعيّ والاشتراكيّ، ولم تزل أغلب الاقتصادات الكبيرة مملوكة في معظمها للدول لا للشركات. ونعلم أنّ الاقتصاد الليبراليّ لا يمكن أن يعمل بكفاءة في الدول الصغيرة، فمن سمات الولايات المتّحدة (وهي المثال الذي يضربه الناس لتسويق المنطق الليبراليّ) أنّها في حرب دائمة، فالحرب تغطّي معظم تاريخها، وأنّها في حالة غزو دائم لا يتوقّف، فإنّنا ننشد

عالمًا مسالمًا، فلا بدّ لنا من رفض مبادئ الاقتصاد الليبراليّ والاقتراب من الاقتصاد الاجتماعيّ. مبرّرنا في ذلك أنّنا ننشد التعاون لا التنافس، وأنّنا نعلم أنّ حجم اقتصاداتنا ونوع ثقافتنا لا يصلح معه النهج الليبراليّ. ويكون هذا مع الانفتاح على نقد الفكر الاشتراكيّ والوعي بمشاكله، ولذلك فنحن نختار "الاجتماعيّة" منطلقًا رئيسًا من باب رفض الفردانيّة.

هذه هي المنطلقات التي بنيت عليها هذه الدعوة. أمّا الدعوة وتبianaها فهي وإن كانت كامنة في المنطلقات، فإنّها تستحقّ إبانتهّا وتوضيحها، وتوضيح منهجها بصورة مستقلّة، لكنّ هذا التوضيح يجب أن يفهم في ضوء المنطلقات المبيّنة في الأعلى. وسيكون لنا وقفة أخرى نبين فيها الدعوة والمنهج.

رسالة إلى الأحرار من الأمّة العربيّة والبشريّة عمومًا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أمّا بعد،

فإنّنا وبعد توضيح منطلقاتنا في الرسالة الأولى، ملتزمون بتوضيح الدعوة ومنهجها، فأما الدعوة فيجب توضيح ما لا يجوز لها أن تكونه، ونرى أنّ هذا حريّ بالبيان قبل التطرّق إلى توضيح ماهيّتها. وعلى ذلك فنبدأ بتوضيح ما يمكن أن تلبس به هذه الدعوة ممّا ليس منها:

- هي ليست دينًا جديدًا، فكلّ من يستجيب لهذه الدعوة يمكن له أن يبقى على دينه أو على إلحاده مهما كان نوع هذا الدين ومهما كان نوع نظره أو نظرته لعالم الغيب، لكنّ هذه الدعوة لا يمكن أن تتجاوز في قلب واحد مع الأفكار الإلغائيّة سواء أكانت دينيّة أم إلحاديّة، وأكثر الأفكار إلغائيّة هي الليبراليّة الأمريكيّة، وحليفها الإرهاب الدينيّ سواء

أكان العنف البروتستانتّي المعجون بها عجنا، أو العنف الصهيونيّ الذي تحالفه، أو الداعشيّة الإسلاميّة الّتي تستحثّها وتستغلّها لأهدافها، وكلّ هذا مما نبرئ الأديان منه، ونراه كبراً متلحّفاً بالدين.

- هي ليست مذهباً إسلامياً جديداً، فإنّ الحركة إذ تختار اسم "المسلمون الاجتماعيّون"، فإنّها لا تعني معتنقي الإسلام بالضرورة، ولكنّها تستلهم الاجتماع الإسلاميّ الذي ضمّ أدياناً مختلفة في تجانس وانسجام سمح ليوحنا الدمشقيّ أن يكون وزيراً للماليّة، وسمح ليوليان النصرانيّ أن يكون والياً على سبّته، وسمح بمستشارين يهود، وكان الفيلسوف الملحد يناقش الفيلسوف المسلم والفيلسوف المسيحيّ في الجامع أمام الناس، فنحن نستعمل اسم "المسلمون" بالمعنى اللغويّ للإسلام وهو "عهد السّلم"، كما ورد في الحديث "المسلم من سلم الناس من لسانه ويده"، وكان يصلح أن تسمّى الحركة "المؤمنون" إذ إنّ الإيمان أيضاً "عهد الأمن"، كما ورد في الحديث "المؤمن من أمنه الناس"،

لكنّ الكلمة فشّت في العربيّة بمعنى التصديق، ونحن في المرحلة الأولى لا نستطيع تحقيق مصداق هذه الكلمة القاضي بحماية الآخرين.

- هي ليست حركة إحيائيّة ماضويّة، لكنّها تتكئ على لحظات في تراث الأمّة، ومكامن قوّتها، وعينها على المستقبل، تأخذ من تاريخها ما يعينها على عبور الطريق إلى مستقبلها.

- هي ليست تنوعاً من فكرة الفيلسوف الجيوسياسيّ الروسي ألكساندر دوغين "النظرية الرابعة في الحكم"، فهي وإن تشابحت معها مختلفة عنها بصورة جذريّة، إذ إنّ فكرة دوغين مستقبليّة خالصة، أمّا نموذج "المسلم الاجتماعيّ" فهو نموذج حاضر في التاريخ في لحظات متفرّقة منيرة، وفكرة دوغين تبتعد عن الفكر الاجتماعيّ أمّا فكرتنا هنا فتقرب من "الاجتماعيّة" أيّما اقتراب.

- هي ليست حركة علمانيّة بالمعنى الكلّي للعلمانيّة، فهي لا تحارب الأديان ولا تتعهد بالفصل بين الديانات والدولة، لكنّها تتشابك مع الأديان الجمعيّة كلّها، وترى أنّ الديانة أعطتنا نافذة نطلّ منها على طبيعة النفس البشريّة، لكنّها قد تعدّ علمانيّة إلى حدّ ما بالمعنى الجزئيّ للعلمانيّة الحاضر أصلاً في الأديان، فالدين لم يكن مصدر تشريع مستقلّ عن الواقع البشريّ المرصود "العالم"، لكنّه متشابك مع العالم، واع به. الحركة تستلهم من الدين شرط الوعي بالواقع والعلم بطبيعة الأمور، والمقاصد، وفقه النوازل، فتري أنّه من الضروريّ أنّ الحكم على السياسات والأفكار يجب أن يكون مدعوماً بالدليل الواقعيّ العقلائيّ ومرتبّطاً بالنتيجة التطبيقية لتحقيق المقاصد.

- هي ليست حزباً سياسيّاً، فالحزب السياسيّ لا بدّ أن يسعى لتوليّ مقاليد الحكم، والحركة لا تسعى إلى ذلك، بل تسعى في أن توفر إلهاماً لمن يحكم أصلاً أو يتولّى

الحكم لاحقًا، ومن يُحكّم ليكون عقدهم الاجتماعيّ على بينة من أمرهم، فمن يحكم إنّما يحكم باسم نظامه السياسيّ أو حزبه، وقد يصحّ عنده أو عند بعض الناس أن يكون ممثلًا لنظرته الدينيّة، لكنّه لا يمثّل فكر المسلمين الاجتماعيّ بأيّ حال.

- هي ليست زمرة "كلت"، فهي لا تتحكّم بالمعلومات أو المشاعر أو الأفكار أو السلوكات لأيّ من أفرادها، ولا تسعى إلى السيطرة على المجموعات، لكنّها توفّر محض إرشاد فكريّ وسلوكيّ، وقد تصدر بعض المجموعات الّتي تتبنّى فكرها مواقف راهنة متعلّقة بشأن عام، فيكون الموقف باسم تلك المجموعة لا باسم المسلمين الاجتماعيّين.

عرفنا ما لا يجوز أن تكونه هذه الحركة، فما الذي يصلح أن تكونه الحركة؟

- الحركة ترى نفسها مخرجًا من مأزق تكوّن على مرّ القرون، إذ تعدّدت المذاهب بصورة طبيعيّة حسب سياقات المجتمعات المستقلّة التي كان يربط بينها رابط

التجارة والولاء للأمة، ولم يكن هذا رابطاً لحظياً
ليضمن تجانساً كلياً بين مكونات الأمة، ثم بعدما
تطوّرت الحياة وغدا الاتصال لحظياً وبدأ الاحتكاك
بالمذاهب الأخرى شاعت الفتن المجتمعية، وصار
الجدال الديني والسياسي يُحمل على الولاءات الضيقة
لا على البحث عن خير الأمة ورفاهها. والمخرج هنا
أنّ الفرد "المسلم المجتمعي" يركّز على ولاءه للاجتماع
الإسلامي، وعلى فعله في مجتمعه المتجانس، ويتوقّع
من الآخرين في الأمة أن يسلكوا السلوك ذاته، فلا
يكون ثمة نقاش مذهبي ديني أو فلسفي سوى بين
المختصّين المدرّبين على الجدل والاختلاف، أمّا
السلوك المرفوض فهو استحلاب ضرع المذهب
للحصول على الشعبية سعياً للاستئثار بالحكم، فهذا
مما يجرّ شراً كبيراً على الأمة. وبهذا، فإنّ النقاش العامّ
وجب أن ينحصر في ما هو عامّ فعلاً، أي في
السياسات التي تؤثر في معاش الناس ويُدلّل على الرأي
فيه بما يدعم هذا الرأي من الأدلّة العقلية، وما هو قابل
للفحص واقعياً.

- الحركة يصلح أن تكون راية عريضة ينضوي تحتها المختلفون الذين يتوافقون على هدف واحد، وإن كان الدافع وراء تبني هذا الهدف الواحد مختلفًا. فإنك يندر أن تجد مسلمًا أو عربيًا لا يرى تحرير الأرض المحتلة واجبًا وهدفًا صالحًا، لكن الاختلافات التي يرثها الناس من الولاءات الأخرى تحدّ من قدرتهم على الاتحاد في سبيل هذا الهدف، ويعزّز هذا الاختلاف النقاشات الأخرى المتعلقة بأخبار الغيب، والشقّ عن القلوب وتخرّص النوايا. لذا، فإنّ هذه الحركة سبيلٌ للاتحاد والاجتماع وطريقة لتنحية كلّ هذه النقاشات جانبًا.

- هذه الحركة تصلح أن تكون وثيقة مفتوحة المصدر للجماعات التي تبحث عن عقد اجتماعي يحكم تفاعلاتها، فإذا أسّسوا تعاونيّة، أو توافقوا في قرية على صورة من صور التعاون، أو تحالفت دولتان مختلفتا المذهب، فإنّ الأطراف المذكورة يمكن لها أن تأخذ هذه البذرة الفكرية وتنمّيها لتكون شجرة تظلّل الأطراف جميعها فتصبح كلمة سواءً بينهم.

فما هي على الحقيقة؟

"المسلمون الاجتماعيّون" حركة فكريّة اجتماعيّة تركّز على المستقبل، تستلهم الاجتماع الإسلاميّ في لحظات تعدّديّته وثنائيّته، وتُعادي الإلغائيّة بأشكالها، لا سيّما الإلغائيّة الليبراليّة التي تصل إلى الأفراد فتفكّك البنى الاجتماعيّة القائمة لتذوّبها فيها محوِّلة إياها لأُمور متحفية فلكلورية محضة، وتنزع الفرد من سياقه الثقافيّ التاريخيّ.

تصدّق الحركة بطبيعة الإنسان المتجاوزة للبيولوجيا، وطبيعة المجتمعات المتجاوزة لواقعها، وقدرة الإنسان على الحلم، وكمون إنسانيّته في السعي إلى هدف، وكمون العقد الاجتماعيّ في السعي إلى هدف مشترك، وترى الإنسان في مجتمعه، كما ترى المجتمع في أفراده.

تعلي الحركة من شأن العدالة، وتساوي بين الناس في الحقوق والواجبات، غير أنّها ترى أنّ الحديث في الحقوق والحريّات اتّخذ متّجهًا مضلّلاً، فالأصل في الثقافات الجماعيّة أنّها تبحث في واجبات الفرد تجاه مجتمعه وأفراد مجتمعه، وواجبات المجتمع تجاه أفراده وغيره من المجتمعات، أي إنّها تغطّي الحقوق من باب الواجبات، فهي تراعي

"حقوق الناس" قبل "حقوق الإنسان"، وتهتمّ بحقوق
الناس كلّهم حتّى الذين لم يولدوا بعد، إذ هي ترى من
واجب الإنسان أن يحافظ على العطايا التي مُنحها، وأن
يحرص على أن يعمر ولا يهلك، وأن يني ولا يهدم، إلّا
أن يكون الهدم ضرورةً لا مجال للالتفاف عليها.

يبقى علينا لاكتمال البيان توضيح منهج هذه الدعوة،
وهذا ما نتناوله في الرسالة الثالثة.

رسالة إلى الأحرار من الأمّة العربيّة والبشريّة عمومًا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أمّا بعد،

فإنّ اختيار منهج لدعوة ما مقرون بماهيّة هذه الدعوة،
ومن أوّل علامات الضلال في دعوة ما أن ترى أنّ
منهجها يخالف مقتضيات مبادئها. وإنّ السعة الحاضرة في
ماهيّة دعوة "المسلمين الاجتماعيّين" يجب أن تفرض
نفسها على صورة سعة في المنهج، فدرنا درب عريضة أو
مهيّج متّصل، لا تعرّج فيه ولا التفاف ولا سرّيّة.

والمنهج العريض لا يوضّح بمعالمه هو، بل يوضّح بحدوده،
أي بما يخرج عنه، أو بما يدلّ المسترشد به على أنّه جانب
جادّته وسار مسترشدًا بالهوى والأمانيّ. وإليكم بيان ما لا
يجوز أن يكون في منهجنا في هذه الدعوة:

- السريّة: لا يجوز لمن يتبنّى هذه الدعوة أن ينتهج السريّة

فيها، فليس فيها ما هو سرّيّ أو ما يتقضي السريّة.

هذا عدا عن السلبيّات الكثيرة في انتهاج السريّة على الحركات الفكرية، الثوريّة والإصلاحيّة، فهي طال ما كانت السبيل إلى الخداع والانتهازيّة والتآمر. أمّا أن يكون في سياق الفرد أو المجموعة ما يقضي عليهم أن ينتهجوا السريّة فهذا ينحصر في إطاره، ولا يجوز تعميمه على فكرة حركة "المسلمين الاجتماعيين".

- التصويّة: لا يحقّ بحال أن تتحوّل منطلقات الحركة أو ماهيّة دعوتها أو منهجها العامّ إلى أمر يخضع للتصويت، وإن كان التصويت حاضرًا فيما يصحّ فيه التصويت، كأن تقرّ دولة ما سياسة ما، لكنّ هذا متعلّق بالدولة وعملها، أو بالمجموعة وعملها، أو بالقرية مثلا، لكنّه ليس أمرًا بنيويًا في الحركة الواسعة.

- الإلغائيّة: ليس من منهج الحركة إلغاء الآخرين، فلا يجوز أن يصدر من مسلم اجتماعيّ نفي لانتماء مسلم اجتماعيّ آخر إلى الحركة، لكنّه إن رأى ما يخالف المنهج أو المنطلقات أشار لموضع المخالفة حصرا،

وقارع الفكرة بالفكرة، وترك لمحاورة وسامعيه أن يحكموا، لكنّه يحرص ألاّ يرمي الناس بأنّهم خارج الحركة. ومن قبيّل ذلك أيضًا منع كلّ ما يستفزّ النعرات المناطقيّة والمذهبيّة والطائفيّة والعريقيّة وما ينتج عنها، فلا يجوز للمسلم الاجتماعيّ تعميم السباب على جماعة داخل أمّته، بل لا يجدر به التعميم على الشخوص مطلقا، فإذا لم يجد بدًّا من النقد اقتصر نقده على الأفكار، منطلقا من انتمائه لجماعة ما، لا من كونه مسلّمًا اجتماعيًا.

- العنف: الحركة الفكرية لا بدّ لها أن تبقى حركة فكريّة، والعنف والقسر والإجبار هي أفعال منافية لطبيعة الفكر، فمن يتّخذ مسلّكًا عنيفًا في سياق ما، فإنّه يتّخذه ضمن ذلك السياق لا ضمن سياق حركة المسلمين الاجتماعيّين. وبطبيعة الحال، فإنّ هذا لا يجب أن يترجم على أنّ الحركة حركة لا-عنيفة، فهي ليست دعوة لبذ العنف، وإنّنا نفهم أنّ التدافع الإنسانيّ يقتضي العنف أحيانًا، لكنّ هذا العنف أو

سواه ليس من منهج الحركة الفكرية، بل هو من سياقات المجتمعات وتدافعها.

- هدم البنى القائمة: ليس في منهج الحركة التعرّض إلى البنى الجماعية القائمة بنقض أفكارها، لا سيّما ممّا لا يصلح أن يكون ميداناً للنقاش من الأفكار الغيبية، أو النوايا، لكنّ المسلم الاجتماعيّ ينظر البناء الاجتماعيّ القائم على أنّه فرصة وحقّ من حقوق الناس أن يجتمعوا على أمر. فإذا وجد في هذا الاجتماع ما يستحقّ النقد، نقده بوصفه مراقباً أو مصلحاً أو ثائراً حسب ميله الشخصيّ، لكنّه لا يتصدّد هدمه بوصفه مسلماً اجتماعياً.

- دعوات السلام مع أعداء الأمّة: لا يكون المرء "مسلمًا اجتماعيًا" حين يناقض مصلحة الأمّة في تحرير أرضها من الاحتلال وتحرير الناس من الهيمنة، أو السعي إلى التحرير، أو تخيّلهم والحلم به. وإذا كانت الحركة في صميمها موجّهة ضدّ الإلغاء بأشكاله: التذويبيّ

الليبراليّ، والإحلاليّ الصهيونيّ، والرجعيّ الإسلاميّ أو المسيحيّ، فإنّها مجبولة بدعوى رفض القبول بالظلم، فوق تأييدها حقّ الناس في تحرير أرضهم واستعادة مقدراتهم.

- حرق المراحل: ليس مقبولا في منهج دعوتنا انتهج سياسة حرق المراحل، والقفز عن الخطوات الضرورية من الإعلان والنقد والإنتاج النظريّ والمعرفيّ، وبناء التحالفات وصيانتها، ومراكمة الإنجازات الصغيرة، ثمّ المتوسّطة، ثمّ الكبيرة، حتّى تبلور شعور الانتماء إلى الأمّة بصورة راسخة لا تنافسها الانتماءات الفرعية.

- تقديس الشخص: ليس مقبولا في منهج دعوة المسلمين الاجتماعيين أن يُرفع أحدهم أو إحداهنّ إلى مرتبة لا يجوز فيها نقاش أفكاره بناء على كونها أفكارا ابتداءً، وإن كانت الإساءة إلى الأشخاص خارج منهجنا، فإنّ جعل الأشخاص مقياسا يقاس به الحقّ مرفوض رفضا مطلقا.

تنتهج الحركة استراتيجيات رئيسة للدعوة إلى منهجها:

- المصارحة والصدق: يصرّح المسلم الاجتماعيّ بكلّ وضوح للجميع بانتمائه إلى الحركة بمجرد أن يجد في قلبه قبولاً لمنطلقاتها ودعوتها ومنهجها، ولا يخاف من أن يحكم عليه بالزندقة أو الكفر أو الإلحاد أو التديّن أو التطرّف أو أيّ كان من التهم المختلفة، وفي الحركة السعة الكافية له أن يحافظ على نظرتَه للكون خارج النقاش سواء أكانت دينيّة أم إلحاديّة، فهو قد يكون مسلمًا سنّيًّا أو مسيحيًّا كاثوليكيًّا أو مسلمًا شيعيًّا أو ملحدًا أو سوى ذلك. هو هنا يعبر عن كونه منتميًا للأمة وللحظاتها المضيئة، ومعاديًا لليبراليّة والإلغاء.

- المراسلة والمكاتبة: يعطي المسلم الاجتماعيّ الأولويّة للكتابة بين سبل الدعوة، ولا يفضّل الوسائط الأخرى عليها إن أمكنت، فالكتابة أجدر بالأّلاّ تجتزأ أو تحرّف أو يساء فهمها، وتكون مكاتباته واضحة تامّة غير مجتزأة، ويفضّل الصيغ الطويلة على الردود القصيرة، إذ

يدرك أنّ الاقتباسات والردود القصيرة أجدر بالأ تفهم،
كما يفضّل مخاطبة الشخص أو المجموعة بعينها لا
بالكتابة الموجهة للقارئ العام.

- تجنّب المحاورات الجدليّة: يتأكّد المسلم الاجتماعيّ من
أنّ طبيعة الحوار مع نظيره بعيدة عن المراء قبل الشروع
في بيان موقفه فإذا اطمأنّ إلى ذلك لم يمانع بأن يُسأل
فيجيب، ويسأل فيجاب، فإذا بدر من الطرف الآخر
ما يستجلب الردود القصيرة امتنع عن الردّ واعترض
على سير الحوار.

- استغلال الفضول: يستثير المسلم الاجتماعيّ فضول
محاورة عن كونه متبّعاً لمذهب ما أو ديانة ما وفي الوقت
ذاته يرى نفسه "مسلمًا اجتماعيًا" ليوضّح ما يرى في
توضيحه مصلحة عن الحركة وفكرها، ويؤكّد على
ضرورة قراءة أدبيّاتها وعدم الاكتفاء بما قاله.

- التركيز على الاجتماعيّة: يركّز المسلم الاجتماعيّ على البعد الجماعيّ للحركة ولدعوّتها، وينفي بصورة قاطعة أن تكون هذه الحركة محاولة لتفريغ الإسلام من حمولته الغيبيّة، لكنّه يؤكّد في الوقت ذاته على أنّ الحركة في ذاتها خالية من الحمولات الغيبيّة سوى اعتناقها لفكرة وجود طبيعة بشريّة يمكن استنتاج القيم المشتركة منها حتّى مع تعذّر الكشف عنها بصورة كاملة، وأنّها تترك للأفراد والجماعات حرّيّة اعتناق الأفكار الغيبيّة الخاصّة بهم، وأنّها معنيّة بتحقيق شروط اجتماع الأمّة، وبما تقتضيه مبادئ الاجتماعيّة من تمكين المجتمع من مصالحه.

- التركيز على فلسفة الواجب: يركّز المسلم الاجتماعيّ على واجبه هو، وعلى واجبات الناس تجاه بعضهم، وعلى حقوقهم عليه، لا على حقوقه هو عليهم، ولا يتناول العدالة من زاوية حقوق الفرد ما أمكنه ذلك، فهو يتحدّث إذ يتحدّث منطلقاً من واجب يقع على

عائقه تجاه الجماعة ويؤكد على ذلك، لا من باب
"حقه في التعبير" مع أنه حقّ مصون لدينا.

- البحث عمّا يجمع: يبحث المسلم الاجتماعيّ عن
الأُمور الجامعة لا عن الفروق والتمايز، فهو معنيّ
بالتجميع ومعنيّ برفض الفرقة والفتن، ويظلّ مواظبًا
على ذلك حتّى إذا ما كثر غيره عن أنيابه وصرّح
بالرفض والتكفير، ردّ بكلام هادئ يطلبه أن يعيد
النظر وأن يهدأ وذكّره بما يجمعهما من أخوّة في الدين
أو الوطن أو صلة القرابة أو الانتماء إلى الجماعة
والبحث عن خيرها.

- تقديم الجماعة على الفرد: يقدّم المسلم الاجتماعيّ
الجماعة على الفرد، ويعطي الأولويّة للنشاط الجماعيّ
على النشاط الفرديّ إذا كانا من الجنس نفسه، ويرى
أنّ محض الاجتماع والعمل في جماعة والكينونة في
جماعة أمر إيجابيّ يؤخذ في الحسبان عندما يريد أن يقرّر
أين يكون أو ماذا يفعل.

هي حركة من أجل خير الإنسانية، الخير الذي طلبه الأنبياء والرسل، ونادى به الصالحون، وينادي به كل إنسان صادق في إنسانيته، رافض للظلم حيث كان، فقد نادى به مصدقون بالغيب على تنوع صورته لديهم ومنكرون له، وهو سبيل للوحدة والاجتماع، ولو أد الفتن ورفض المعتدين المغالين الإلغائيين، ورفض ذوبان الجماعات في ليبرالية تتركنا أفرادًا نهبًا لتوحش رأس المال ودهاقنة السلطة وهوامير السوق.

نسأل الله أن تلقى قبولًا في أمتنا فيكتب لها بها خيرًا كثيرًا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

حرّر في الثالث من جمادى الآخرة

الموافق للسادس عشر من كانون الأول

في العام الثالث والعشرين بعد الألف الثاني لميلاد المسيح

